

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية السادسة والعشرون

الجلسة ٦

الثلاثاء، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الساعة ١٩/٠٠

جنيف

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ليلونغ (هايتي).

افتتحت الجلسة الساعة ١٩/١٠.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب من جميع جوانبها

شكرنا إلى الأمين العام كوفي عنان وإلى كل من أسهموا في تنظيم هذا اللقاء الدولي الهام المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وهي مبادرة لا مثيل لها تترجم التزام الأمم المتحدة باسترعاء انتباه المجتمع الدولي إلى هذه القضية وتصميمها على فعل ذلك.

وهكذا، فإن هذا الاجتماع مفعم بالآمال الكبيرة لشعوبنا، التي روعها وصدمة انتشار الوباء وآثاره المدمرة على البشرية. وفي الحقيقة أنه نظرا للسرعة التي ينتشر بها المرض تم بالتأكيد القضاء على عقود من التنمية، ومن ثم تأتي ضرورة التعبئة في كل أنحاء العالم من أجل القيام بتحريك أقوى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية

الآن إلى بيان دولة السيد حمادة بولير، رئيس وزراء جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية.

السيد بولير (جزر القمر) (تكلم بالفرنسية):

ولا بد أن نعي الأبعاد المختلفة في إدارة الكفاح ضد وباء الفيروس/الإيدز. أولا، يتطلب البعد الاجتماعي منا أن نراعي الخسارة الفادحة في الأرواح، والتي تزداد يوميا. بعد ذلك، يوجد بُعد اقتصادي ومالي، لأنه مع إضعاف أكثر شرائح المجتمع إنتاجية وإبطاء النمو الاقتصادي من المؤكد أن الإيدز يعرض مستقبل التنمية الاقتصادية للخطر. وأخيرا،

بما أنني أخطب هذه الجمعية للمرة الأولى، أود أولا أن أنقل إليكم، سيدي الرئيس، رسالة تأييد وتضامن من رئيس دولة جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، العقيد ازالي أسوماني، وأطيب تمنياته لنا بالنجاح في أعمالنا.

ثانيا، باسم حكومة جزر القمر وباسم وفدها الذي

أتشرف برئاسته، وبالأصالة عن نفسي، أود أن أقدم خالص

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



التنمية الصحية الوطنية، وضعت الحكومة في عام ١٩٩٠ برنامجاً وطنياً لمكافحة الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي والإيدز، وهو يعمل بوصفه هيكلًا للتنظيم والتنسيق.

وعلى الصعيد السياسي، تقوم اللجنة المشتركة بين الوزارات والمتعددة القطاعات، التي أنشئت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بضمان التنسيق. علاوة على ذلك، أنشئ فريق موضوعي مؤلف من ممثلين لمنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارات ومنظمات غير حكومية معينة لتوفير الدعم الفني.

ويعتري حكومة جزر القمر قلق بالغ إزاء حجم انتشار المرض، ولقد شددت على أعمال أساسية معينة مدرجة في برنامج العمل الموضوع للفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٣. ويشمل برنامج العمل هذا، المعدل للتكيف مع الاستراتيجية العالمية كما رسمها برنامج الأمم المتحدة المشترك، الإبلاغ عن الحالات وتوافر المعلومات والخدمات وإمكانية الحصول عليها، وكذلك تعبئة المجتمعات.

ولقد أصبح منع انتقال الوباء من خلال المعلومات والتعليم والاتصالات وتأمين سلامة عمليات نقل الدم أولوية الآن أكثر من أي وقت مضى. ويولى اهتمام خاص للشباب، الذين تم تحديد أنشطة معينة لهم. وهكذا قررت حكومة جزر القمر، بناء على توصية رئيس الدولة، إنشاء أندية واسعة الانتشار لمكافحة الإيدز في المدارس وجمعيات الشباب، وإدراج بند "مكافحة الإيدز" في المناهج الدراسية، وتوعية الآباء بها من خلال اتصالات الآباء والمعلمين، وإشراك جميع الطبقات الاجتماعية من خلال إشراك الزعماء الدينيين والزعماء التقليديين والجمعيات والتنظيمات القروية الأخرى.

يوجد بُعد ثقافي وتعليمي، وهو يتطلب تكثيف الأعمال الوقائية بوصفها عنصراً رئيسياً في الرد.

ولكي نواجه هذا الوباء لا بد أن نراعي هذه الأبعاد الثلاثة وأن نبدأ بالشراكات المبتكرة - مبتكرة من حيث تنقيح نهجنا وفي استراتيجيتنا للرعاية الصحية؛ ومبتكرة في التدابير المصاغة لتهيئة إمكانية الحصول على الأدوية من الناحية المالية؛ ومبتكرة في انتهاج موقف متسق قائم على الوعي بأن الرعاية المقدمة إلى المصابين لا بد أن يرافقها دعم معنوي هائل لهم.

وأود أن أعنتم هذه الفرصة لكي أشيد إشادة مستحقة تماماً بمنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) وجميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تسعى إلى بذل الجهود العالمية لمكافحة بلاء عصرنا هذا على الجهود الممتازة التي تبذلها في هذا المجال. ولا بد من مضاعفة هذه الجهود في مناطق معينة، بما في ذلك أفريقيا، التي تتحمل وطأة الوباء.

وأود أن أؤكد على أهمية محفل ٢٠٠٠، الذي عُقد في أديس أبابا، وإعلان أبوجا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، الذي يجسد قلق كبار المسؤولين في أفريقيا في مواجهة هذا البلاء.

وتتم مراقبة الوباء في جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية بنفس الخوف ونفس القلق كما في بلدان عديدة متضررة بدرجة خطيرة. وأرخبيل جزر القمر هو في الواقع مُعرض لهذا البلاء بسبب انزاله وموقعه الجغرافي والسياحة الموسمية التي يجتذبها. وتسهل هذه الحالة للناس السفر من البلدان ذات المعدلات المرتفعة لتفشي الوباء.

ومنذ أن رُصدت أولى الحالات في آذار/مارس ١٩٨٨، سجل بلدي ٦١ شخصاً حاملاً للفيروس، توفي منهم ٢٥ شخصاً. وهكذا، ووفق السياسة الصحية وخطة

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من جميع جوانبها وتأسف لعدم تمكنها من حضور هذه الدورة الاستثنائية بسبب التزامات وطنية.

وبالرغم من أن سري لانكا بلدي يتسم بانخفاض نسبة الإصابة إلا أن فيها عوامل عديدة لتنشيط وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إن لم يُتخذ الإجراء الملائم لدرء مثل هذه الكارثة. فهناك ٥٥ في المائة من سكان بلدنا ينتمون إلى الفئة النشطة جنسيا. ومن بين العوامل المحتمل أن تسهم في ذلك مشاكل الهجرة الداخلية والخارجية والتزوح، سواء للعمل أو بسبب الصراع المستمر، وتعاطي المخدرات والفقر والجهل في بعض القطاعات.

وكما تعلم الجمعية فإن الوباء قد دمر أفريقيا وظهر في آسيا بنفس الاتجاهات التي ظهرت في أفريقيا. وتواجه بعض البلدان المجاورة لنا بالفعل نسبة شائعة من المرض. إن الوقاية هي أحد الموضوعات الرئيسية لهذه الدورة الاستثنائية، وإن لم تنتبه لهذا التحدي سنواجه قريبا عواقب المرض التي يواجهها اليوم أشقاؤنا الأفاقة.

إن حكومة سري لانكا تلتزم التزاما قويا بهذه القضية. وتبذل وزارتي، بالتعاون مع وزارات الإعلام والتعليم والدفاع والسياحة والخدمات الاجتماعية، وبدعم من المنظمات غير الحكومية، جهدا قويا للتصدي لجميع جوانب هذا المرض، مستهدفة بصفة خاصة أكثر الفئات عرضة للإصابة في القطاع السياحي والمشتغلين بالجنس والعمال المهاجرين والقوات المسلحة والفقراء والشباب ومتعاطي المخدرات.

ولقد تم بالفعل إصدار قانون تشريعي بشأن سياسة تنظيم التعاملات بالدم وبنوك الدم الخاصة لضمان سلامة الدم. واتخذت الحكومة خطوات لتدريب جميع القطاعات

ويتجلى التزام رئيس دولة جزر القمر وحكومتها أيضا في تخصيص ميزانية لدعم برامج مكافحة الإيدز. وتوجد خطة لإنشاء بنية فوقية فنية للتنسيق والمتابعة تحت إشراف رئاسة الجمهورية، وإدراج هذا الموضوع في جميع البيانات الرسمية لرئيس الدولة. ولكن إرادة الحكومة تواجه عقبات عديدة، لا سيما العقبات ذات الطابع الاقتصادي والمالي.

ومن أجل ذلك، ومع أخذ هذه العقبات في الحسبان، يطالب بلدي مرة أخرى بتضامن دولي أكبر، خاصة في نقطة التحول الحاسمة هذه في التاريخ التي تميزها عملية المصالحة الوطنية بعد أزمة انفصالية دامت أربع سنوات. والحصار المفروض على إحدى جزر القمر، أنجوان، جعل عمل المنظمات والهياكل المتخصصة في مكافحة الإيدز حتى أكثر تعقيدا.

وآمل أن تكون هذه الدورة فرصة عظيمة لزيادة وعينا بهذا الخطر الذي يغزو كوكبنا. فلنوحد جهودنا بطريقة أكبر من أي وقت مضى للحد من العواقب.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للأونرابل جون سينيفيراتني، وزير الصحة في سري لانكا.

**السيد سينيفيراتني** (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): أحمل معي تحيات حارة من فخامة السيدة تشاندريكا باندرانيكي كومارتونغا، رئيسة سري لانكا، إلى هذا الجمع الذي يمثل الحكومات والمنظمات ذات الصلة في هذه الدورة الاستثنائية الهامة. وتود فخامتها، وهي أيضا الرئيسة الحالية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، أن تعرب عن التزامها الثابت بالجهود العالمية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي أصبح خطرا على وجود البشرية ذاته. وتؤيد فخامتها معالجة الأمم المتحدة لمشاكل

إنشاء صندوق آسيوي للإيدز والصحة وشراكة آسيوية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وينبغي أن يكون أصحاب المصلحة في هذه الشراكة الحكومات الآسيوية والأمم المتحدة والمآخون والجماعات ذات الصلة، بما فيها المنظمات غير الحكومية. وينبغي أن تقوم هذه الشراكة على أساس الاتفاق المتبادل والرؤية والأهداف المشتركة والثقة. وينبغي بذل كل جهد للحد من انتشار الفيروس، بشكل يفضي إلى عكس مساره. ومن شأن ذلك أن يحد من المعاناة الإنسانية وأن يساعد في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في آسيا.

وأخيراً، أود أن أقتبس عن السيد كوفي عنان، الذي تشرفت بالاستماع إليه في جمعية الصحة العالمية مؤخرًا ما يلي:

”فلنرتفع فوق معارك انتزاع النفوذ والتراعات العقائدية. المعركة ضد الإيدز بالغة الأهمية حتى نحاطر بتهميشها من خلال مناصرة مؤسسة ضد الأخرى. وينبغي ألا نكتثر إلا بالنجاح، والنتيجة الوحيدة المقبولة هي أن نستبدل المعاناة بالأمل“.

هذه الدورة الاستثنائية هي جهد نبيل. وأنا أود باسم سري لانكا أن أتمنى لها كل النجاح.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد حجر بن أحمد حجر البنعلي، وزير الصحة العامة في قطر.

**السيد البنعلي (قطر):** عندما اكتشف مرض الإيدز قبل ٢٠ عاماً، لم يكن أحد يتوقع أن يصبح هذا الفيروس الصغير أكبر خطر يهدد البشرية جمعاء، من حيث تأثيره السلبي على التركيبة السكانية والاجتماعية والنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي للكثير من الدول.

ذات الصلة في عملية مستمرة، ذلك مع بذل جهود متواصلة لتحسين البنية التحتية بغية تنفيذ هذا البرنامج بفعالية.

ومن بين القضايا التي عالجتها الحكومة حتى الآن الترويج الاجتماعي للرفالات واستخدام الأدوية من مبطلات مفعول فيروس النسخ العكسي على نطاق محدود، بمساعدة المنظمات غير الحكومية، وجوانب حقوق الإنسان. وإدراكاً للدمار الشامل الذي يتسبب فيه هذا المرض الذي يتخطى جميع الحواجز الاجتماعية والسياسية والدينية والعرقية، لا يسعني أن أشعر بالرضى على رغم أننا ما زلنا مصنفين بلداً يتسم بانخفاض نسبة الإصابة. ولقد تعلمنا، بتكلفة باهظة من الخسائر في الأرواح البشرية، أهمية الوقاية من هذا المرض.

إن منع الفئات المعرضة للإصابة من الدخول في الاتجار بالجنس من خلال برنامج لتخفيف حدة الفقر، اسمه ساموردي، لكفالة التعليم الجيد ومهارات الكفاءة في الحياة للجميع، وتوفير التدريب المهني المناسب للفئات المعرضة للإصابة وللشباب، يشكلان تحدياً هائلاً للحكومة وهما تدبيران يحتاجان مساعدة دولية.

وأود أن أبرز مجالاً حاسماً آخر في الرعاية والدعم والعلاج تم تناوله بوصفه قضية هامة في هذا التجمع. تكلفة العلاج بمبطلات مفعول فيروس النسخ العكسي والتشخيص توجد حدوداً للتمييز بين الأثرياء والفقراء. وبوصفها قضية حقوق إنسان تبلي ببلواها الملايين من البشر في أكثر البلدان فقراً والأجنة، أهيب بالأمم المتحدة أن تنكب بجديّة على قضية توفير الأدوية والتشخيص بتكلفة اقتصادية لهذه البلدان الأقل حظاً.

فلنعمل معاً لتكوين شراكة قوية ونشطة ومستدامة من أجل مكافحة هذا المرض القاتل في منطقتنا. ولكي نحقق ذلك، أقترح أن تقدم الأمم المتحدة المزيد من المساعدة في

إصابة تعدد كارثة بالنسبة لدولة يقدر عدد سكانها بحوالي ٦٠٠ ألف نسمة.

وتوفر دولة قطر كافة الاحتياجات العلاجية لمرضى الإيدز، بما فيها الأدوية المقاومة للفيروس وتقدم الإرشادات والاستشارات النفسية والاجتماعية لهم ولعائلاتهم، بالإضافة إلى تمتعهم بكافة الحقوق المدنية والسياسية. كما أن دولة قطر تسعى جاهدة للحد من انتشار المرض عن طريق التوعية الصحية. والجدير بالذكر أن المجتمع القطري مجتمع محافظ وملتزم بمبادئ الدين والأخلاق، مما له الفضل الكبير في الحد من انتشار المرض.

ومن أهم الأسباب التي تقاوم انتشار المرض، عدم الالتزام بالسلوك والأخلاق السليمة والقيم الاجتماعية والتعاليم الدينية أو الروحية. لذا يجب التأكيد على تعليم هذه المبادئ الأساسية في المناهج الدراسية والربط بين عدم الالتزام بها وبين الإصابة بالعديد من الأمراض المعدية الخطيرة. كما يجب علينا كآباء أن نكون قدوة طيبة لأطفالنا وأن نزرع هذه المبادئ في نفوسهم، ويجب أن نحث الشباب على التمسك بالعادات والتقاليد والأخلاق الرفيعة المتوارثة والاعتزاز بالثقافة والتراث والهوية الوطنية وتجنب الانبهار والتقليد الأعمى لبعض السلوكيات المنحرفة.

ويتطلب منا تفشي فيروس الإيدز في العالم بهذا الشكل المروع أن نتكاتف وأن نقف كلنا موقف المسؤولية ونتخلص من الشعور الخاطئ بأن مسؤولية مكافحة هذا المرض تقع على عاتق غيرنا. فقد أصبح العالم صغيرا والشعوب المختلفة ليست بمعزل عن بعضها البعض، كما كان الأمر في السابق. وأي مرض معد في أي بقعة من العالم يهدد العالم بأسره. ولهذا كله فإن دولة قطر تؤيد اتخاذ الخطوات التالية:

كما أن ظهور سلالات جديدة من فيروس نقص المناعة المقاومة للعديد من الأدوية الحالية يحتم علينا وضع استراتيجية مستقبلية للتصدي لها.

وتشير آخر الإحصائيات إلى أن عدد الأحياء المصابين بالمرض قد قارب ٣٨ مليوناً، وأن الذين ماتوا من هذا المرض قد بلغ عددهم ٢٢ مليوناً، معظمهم من الفئات العمرية الأكثر إنتاجاً، أي ما بين ١٥ و ٤٩ عاماً. ولا شك أن ذلك سيسبب خللاً في التركيبة السكانية للعديد من الدول، بالإضافة إلى انخفاض في الموارد البشرية التي تعتمد عليها في تحريك اقتصادها.

إن انتشار هذا المرض الخطير في كوكبنا الصغير في هذه الفترة الزمنية القياسية يتطلب منا صحوه دولية ووقفه جماعية صادقة وحازمة من أجل التصدي له. ونحن نؤمن بأننا قادرون على ذلك. ففي السنوات العشرين الماضية تضاعفت كمية المعلومات المتوفرة لدينا عن هذا المرض من جميع نواحيه، وعلينا الآن الالتزام السياسي بتوظيف هذه المعلومات وتطبيقها من أجل الحد من انتشاره.

إننا في دولة قطر نؤمن بأهمية تعدد الثقافات واختلافها، وذلك لإيماننا بأن هذه التعددية تثري تقدم البشرية ونمائها، ولكن عندما تصبح بعض السلوكيات البشرية في بعض المجتمعات خطراً على المجتمع الدولي لارتباطها الوثيق بانتشار واستفحال فيروس نقص المناعة، فإننا مطالبون بالتصدي لها.

إن دول قطر تبذل أقصى ما في وسعها من أجل مكافحة هذا المرض والحد من انتشاره. ونحن لسنا بمعزل عن العالم، فقد تم تشخيص ١٦٤ حالة في قطر خلال السنوات العشرين الماضية، وكان معظمها بسبب نقل الدم قبل عام ١٩٨٥. وعلى الرغم من قلة العدد النسبي للمصابين فإن كل

الفضائل والسلوك القويم والعفة في نفوسهم كأنجح وأهم سبل الوقاية.

وختاماً سيدي الرئيس، أشكركم وأشكر سعادة الأمين العام، السيد كوفي عنان، ومساعدكم على الجهود الخيرة التي بذلتوها لتنظيم ورعاية هذه الدورة الاستثنائية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة لمعالي السيد رومان كوفاتش، وزير الصحة في سلوفاكيا.

**السيد كوفاتش** (جمهورية سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود قبل كل شيء أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة، المكرسة لاستعراض مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من جميع جوانبها. وتؤيد سلوفاكيا البيان الذي أدلت به السويد باسم الاتحاد الأوروبي، إلا أنه يسرني ويشرفني أن أدلي ببيان باسم بلدي.

أود الإعراب عن امتناني وتقديري البالغ للعمل الذي قامت به اللجنة التحضيرية لإعداد الوثيقة الختامية، مشروع إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأود أن أؤكد للجمعية على أن سلوفاكيا ستواصل تقديم دعمها من أجل تحقيق اختتام ناجح لهذه الدورة الاستثنائية الهامة.

إن سلوفاكيا، مثل بلدان أخرى عديدة في أوروبا الوسطى، ما فتئت تمر بمرحلة انتقالية اقتصادية معقدة، وجزء منها هي عملية تحويل القطاع الصحي.

لقد نظمت وزارة الصحة في جمهورية سلوفاكيا في نيسان/أبريل هذا العام، بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، اجتماعاً داعماً للبرنامج الوطني المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكان هدفنا تعزيز الالتزام وتكثيف التنسيق والتعاون على جميع مستويات المجتمع في مكافحة المرض الوبائي.

أولاً، معالجة مسألة ديون الدول الفقيرة المتضررة من مرض الإيدز. وهناك حاجة ملحة لتقديم المزيد من المعونات والمساعدات من الدول المتقدمة النمو إلى الدول المنكوبة بهذا المرض، بالإضافة إلى التزام الدول الصناعية السبع بإسقاط الديون عن أكثر الدول فقراً، والمتضررة من هذا المرض.

وثانياً، تطوير الأنظمة الصحية وتحسينها وتقديم الرعاية والعلاج والمتابعة للمرضى، والسماح بتبادل الخبرات العلاجية، وتكنولوجيا الأدوية المقاومة للفيروس بين الدول، وعدم احتكارها، وتوفير الأدوية بأسعار زهيدة لضمان استمرارية تدفقها، بغض النظر عن الأثر السلبي الذي قد يحدثه ذلك على أرباح شركات الأدوية الضخمة المصنعة لهذه العقاقير.

وثالثاً، تبادل كافة الخبرات الوقائية للحد من انتشار المرض واستخدام جميع الأساليب والأدوات لتحقيق ذلك، بما فيها توفير العوازل المطاطية والحقن المعقمة.

ورابعاً، تركيز الجهود على دعم البحوث العلمية ذات الصلة، والعمل على الإسراع في وصولها إلى نتائج إيجابية لإيجاد علاج نهائي وقاطع للمرض، وإيجاد التلقيح الواقي وإيصاله إلى كافة البشرية كي نقضي على هذا الفيروس كما قضينا على فيروس الجدري من قبل.

وخامساً، إعطاء كافة المصابين بالفيروس العلاج الواقي ضد جرثومة السل الكامنة، حيث أن السل هو القاتل الرئيسي لمرضى الإيدز في الدول النامية، مع مراعاة أن انتشار الفيروس قد ساعد على انتشار جرثومة السل المتعددة المقاومة للأدوية.

وسادساً، توعية الشعوب والمجتمعات، بجميع أفرادها كباراً وصغاراً، بالأسباب والطرق التي تؤدي إلى الإصابة بالمرض وخلق روح المسؤولية بينها، والتركيز على غرس

**السيد أوبيمبات (الكونغو)** (تكلم بالفرنسية):  
لم يتمكن السيد ساسو - نغويسو، رئيس جمهورية الكونغو، من الحضور وكلفني بأن أكون ممثله الشخصي في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وأود بالنيابة عنه أن أهنتكم أولاً، سيدي الرئيس، والأمين العام كوفي عنان وآخرين على عقد هذه الدورة الاستثنائية وعلى جودة وعمق تقرير الأمين العام. وأود أن أوجه شكراً خالصاً إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة على تنظيمها الخليم لهذه المبادرة النبيلة من أجل حشد مشاركة عالمية في مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مثلما يجسدها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ونوجه الشكر بشكل مماثل إلى وكالات الأمم المتحدة، التي أوجدت ووطدت هذا الزخم الوطني والعالمي، الذي هو الآن عقيدتنا المشتركة.

الكوارث الكبيرة تحتاج إلى معالجات كبيرة. وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما نعرفه، هو مشكلة هامة جدا للصحة العامة، وهو مشكلة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية وللأمن. ولقد تسبب هذا البلاء، للأسف، في انتكاسات رهيبة لكل البشرية. وأثر انتشار المرض وازدياده سوءاً في بلدي ومنطقتنا دون الإقليمية، وسط أفريقيا، من حيث الفقر وسوء التغذية والأمية والصراعات المسلحة، التي تسببت في عمليات نزوح جماعي وقسري للسكان.

وتتطلب المعركة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حالتنا بالذات إحياء السلم والاستقرار وتخفيف حدة الفقر. شعبنا وحكومتنا يلتزمان الآن بهذين الهدفين التزاماً ثابتاً. ويبرهن على هذه النقطة إجراء الحوار الوطني الشامل للجميع وتوقيع الاتفاقية الوطنية للسلم والتنمية

ولقد نال برنامج الإيدز الوطني السلوفاكي التقدير بوصفه أهم عنصر في هذه الشراكة لما قام به من تحرك لتجنب التوجهات الخطيرة في المستقبل. وعلاوة على تعزيز التعاون القائم المتعدد القطاعات فإن المجال الآخر الذي يتصف بالمسؤولية هو وضع تدابير وقائية معقدة وترتيب العلاج بمبطلات مفعول فيروس النسخ العكسي والرعاية. علاوة على ذلك، من الحتمي أن نعبي الموارد البشرية والمادية الملائمة.

وإقامة شراكة دون إقليمية لبرامج الإيدز الوطنية أمر حاسم لمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتعزيز التعاون الفني الدولي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ولبرنامج العمل المعجل التابع للاتحاد الأوروبي المعني بالفيروس سوف يقدم مساعدة كبيرة لحكومتنا.

إننا نتفق تماماً مع بيان المبادئ الواضح الذي أدلى به الأمين العام، خاصة مع الحاجة إلى قيادة قوية وملتزمة على كل مستوى من مستويات المعركة متعددة الأطراف ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحاجة إلى الموارد. ونرحب بمبادرة إنشاء صندوق عالمي للإيدز والصحة، مع التأكيد على أنه ينبغي بذل كل الجهود لكي يعمل الصندوق بحلول نهاية عام ٢٠٠١.

ونحن نرى أن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة هي فرصة عظيمة وغير مسبقة لتوحيد وتعزيز الجهود والموارد والإرادة السياسية للمجتمع الدولي. وستمكننا هذه الوحدة من مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونأمل أن تمكننا من عكس مساره.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ليون - ألفريد أوبيمبات، وزير الصحة والتضامن والعمل الإنساني في الكونغو.

ولقد أكدنا بصورة متزايدة على أهمية التعاون في المجموعات دون الإقليمية والإقليمية، ونرجو الحصول على دعم ثابت من مثل هذه المجموعات. ولقد سرنا اقتراح الأمين العام بإنشاء صندوق عالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وللصحة، ونأمل أن تساعد البلدان الغنية والجهات المانحة السخية على تخفيف آلام الفقراء عن طريق الإسهام المنتظم والكبير في هذا الصندوق. ومع تنويعنا بالجهود التي تبذلها بعض شركات صناعة الأدوية لتخفيض أسعار مضادات الفيروس وكذلك بالمشاركة في الأنشطة ذات التوجه الاجتماعي، فنحن نأمل أن تفعل، إلى جانب شركات أخرى كانت بطيئة الاستجابة، ما هو أكثر في هذا المجال.

وفي الختام، يمكننا إلى حد كبير من خلال هذه الطريقة بدرجة كبيرة وفي إطار الشراكة العالمية النشطة أن نتوقع تحقيق نصر حقيقي وفعال للإنسانية بأسرها على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد بيتر كولمان، وزير الصحة والرعاية الاجتماعية في ليبيريا

**السيد كولمان (ليبيريا)** (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي فخري أن أمثل جمهورية ليبيريا في هذه المناسبة الهامة جدا. ونظرا لتفهم السيد تشارلز غ. تايلور، رئيس جمهورية ليبيريا، للتأثير العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فهو يود أن يتقدم بالشكر للأمم المتحدة على عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة كدليل على التزامها بضمان تعاون العالم في هذا الجهد المتسق لمكافحة الفيروس/الإيدز. وبما أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تتعرض للهجوم من قبل هذا الوباء المميت، فمن الختم على ليبيريا أن

مؤخرا. ونحن نعرب عن بالغ امتناننا للمجتمع الدولي والبلدان الصديقة والشركاء الخارجيين، وخاصة الوسيط الدولي، الحاج عمر بونغو، رئيس جمهورية غابون، على دعمه لبلدي في هذه العملية.

إن الإيدز حقيقة لا سبيل لإنكارها، وهو وباء يتطلب ردا عالميا على جميع الصعد، وبروح المودة والإيثار والتضامن، من أجل بقاء البشرية. هذه مسؤوليتنا وواجبنا بصفة فردية وجماعية. ومن الواضح أن هذا الهدف يستلزم تعبئة متناسبة للموارد من جميع الأشكال، خاصة الموارد المالية، على كل صعيد. وهناك ميل كبير إلى الاعتقاد بأن البلدان الفقيرة والنامية هي الحلقة الضعيفة في هذه المبادرة. ولكن يجب أن نقدر الجهود الرائعة التي بذلتها البلدان الفقيرة أو النامية في المعركة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفي تعزيز الخدمات الصحية، خاصة في مجالات المعلومات والتعليم والاتصالات والترويج الاجتماعي للرفالات وإسداء المشورة والتدريب والبحوث العملية وإصلاح القطاع الصحي. ولكن الحصول على الرعاية الطبية بصورة عامة وعلى مضادات الفيروس بصورة خاصة، وأيضا على تمويل نظام الرعاية الصحية لدينا، يظل يمثل مشكلة كبيرة للغاية لشعوبنا.

إن قدرتنا على اتخاذ إجراءات في بلادنا الفقيرة والنامية مقيدة من عدة عوامل. فعلى وجه الخصوص، هناك عبء الديون الخارجية مما يقلل الاستثمار ويبقي الدولة في دائرة الفقر. ولذلك فتقليل هذه الديون أو إلغاؤها، بروح من التضامن الدولي، من شأنه أن يحرر بعض الأموال لكي تستخدم في مكافحة هذا المرض في بلادنا. وحتى في هذه الحال، فإن الدعم المالي المتمم من المجتمع الدولي، وخاصة من أكثر الدول المتقدمة صناعيا، يظل دائما لا غنى عنه.



وقد زادت حكومة فرنسا من دعمها لخطة عملنا الاستراتيجية المتعددة القطاعات لفترة ثلاث سنوات في مجالات التوعية بالإيدز ومنعه. ونتيجة لذلك، تم إنشاء مركزين يعمل فيهما متطوعون في مجالي إسداء المشورة والاختبارات.

وعلى الرغم من هذه الإسهامات، فما زالت هناك حاجة لتمويل إضافي ثنائي ومتعدد الأطراف. إذ هناك حاجة لمضاعفة المستوى الحالي من الموارد المعبأة والمستثمرة في منع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورعاية المرضى وفي تخفيف حدة الفقر بل وأكثر من مضاعفته. وهذا النوع من المساعدة لا غنى عنه إذا ما أردنا النجاح في مكافحة هذا المرض المميت. ونجد أن مشكلة التعهدات الخارجية الدولية تسبب صعوبات أكبر إذ أننا مقيدون بمشكلة التخفيف من عبء الديون الخانقة. ويمكن أن تزداد فرصة نجاح مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إذا ما يسرت البلدان المتقدمة النمو مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحيث تجعلها أقل عبئا على البلدان النامية وخاصة على تلك البلدان التي تحاول الخروج من أزمات أهلية.

وتود ليبريا حكومة وشعبا انتهاز هذه الفرصة للتنويه بالأمين العام السيد كوفي عنان على مبادرته الجريئة بتكوين الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وليبريا تلتزم بهذا الصندوق وتتعهد الآن بالمساهمة فيه بمبلغ ٢٥ ٠٠٠ دولار. ويجب علينا جميعا إظهار التزامنا القومي بمكافحة هذه الكارثة وذلك بالمساهمة في الصندوق وأيضا بوضع آليات لتعزيز الجهود التي سيدعمها الصندوق العالمي. ويجب بذل كل الجهود الممكنة لضمان تحمل كلفة العقاقير الطبية وغيرها من السلع الأساسية المنقذة للحياة في البلدان الفقيرة من خلال تخفيض السعر وآليات أخرى.

تشارك بنصيبها في تخفيف تأثيره إلى الحد الأدنى على شعوبنا وتسهم في تقليل مستوى العدوى في قارتنا ومن ثم في العالم. وحيث أن معدل العدوى السائد لدينا قد بلغ ٨,٢ في المائة وهو معدل يدق ناقوس الخطر، فنحن نجد أنفسنا على حافة الانفجار. إن أساليب التدخل التقليدية تبدو فعالة، ولكنها تترك فجوة بين الوعي والتعليم. ونظرا لوجود عوامل تؤثر سلبا مثل معدل الأمية المرتفع، والهجرة الكبيرة، والمستوى المتنامي للفقر في ليبريا، فليس أمامنا خيار سوى انتهاز أسلوب جديد يتسق مع القرارات الواردة في إطار محفل التنمية الأفريقية وإعلان أبوجا. وبما أن الشراكة والقيادة على جميع المستويات هما مفتاحا الحد من اتجاه تزايد هذا المرض، فيجب علينا استكشاف أشكال جديدة من التعاون وانتهاجها وتقوية تلك الأشكال الحالية ضمن إطار من الشراكة العالمية ضد الإيدز. وبهذه الطريقة، ينبغي لنا أن نتمكن من وضع نهج شامل يشمل، ضمن جملة أمور أخرى، تمكين المرأة وتدابير مختلفة تستهدف تخفيف حدة الفقر.

وبينما يحاول الليبريون التعايش مع الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة مؤخرا، والتي تسببت في زيادة معاناة الشعب الذي أمهكنه الحرب، نود أن نعرب عن أسمي آيات التقدير لجمهورية الصين حكومة وشعبا على أنواع المساعدة المختلفة التي تلقيناها من أجل إعادة إنعاش قطاعنا الصحي. ونود أن نوه تنويها خاصا بالهبة المؤلفة من ٥ ملايين رفال لتعزيز محاولاتنا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي مجالات أخرى من الرعاية الصحية، فإن كتائب السلام الطبية التايوانية الأصلية، وهي كتائب تلي نداءات الإغاثة الطارئة من بلدان تواجه صراعات مسلحة أو كوارث طبيعية، نفذت حملتين في ليبريا وعالجت ما يقرب من ١ ٥٠٠ مريض.

تحد إنمائي يواجهه منطقة بحر الكاريبي. ويهدد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز اليوم مستويات محو الأمية ومعدل العمر المتوقع والموارد البشرية الماهرة والرخص والقدرات الإنتاجية في بلدانا.

إن برنامجنا الوطني للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو بصفة أساسية برنامج وقائي، وذلك من خلال استراتيجية إعلامية وتعليمية لسكاننا بصفة عامة. وتمول حكومة أنتيغوا وبربودا البرنامج بشكل كامل تقريبا وتستكمل المساعدات الخارجية من عدة وكالات. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر هذه الوكالات، بما فيها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والمركز الكاريبي للأمراض الوبائية، على المساعدات التي قدمتها إلينا. ونحن ندرك أهمية توفير الرعاية والدعم للمصابين بالفيروس وأسرههم، وقد سعينا إلى تحقيق ذلك ضمن نطاق مواردنا المحدودة جدا.

ولقد تم إدخال برنامج للاختبار الطوعي على الفيروس بين الحوامل في أنتيغوا وبربودا في آذار/مارس ١٩٩٩ كجزء من تدخلنا الوطني للحد من انتقال الفيروس من النساء إلى أطفالهن. وللأسف، لا تسمح لنا مواردنا المالية بتقديم علاج متكامل لهؤلاء الأمهات. كما أننا نعالج الآن نفس القضية الصعبة والملحة الخاصة برعاية ودعم أطفالنا الذين يتهمهم الإيدز. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة المطلوبة بدرجة كبيرة من أجل احتواء انتشار الفيروس وإدارة الإيدز في منطقة البحر الكاريبي.

ومن منطلق إدراكنا الكامل لتعقيد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحدياته الإنمائية تقوم رؤيتنا على الهام وحشد كل من لهم مصلحة حتى يدخلوا في شراكات ويتحملوا المسؤولية ويوفروا القيادة من أجل تهيئة بيئة للوقاية

ويبلغ عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٣٦,١ مليون مصاب في جميع أنحاء العالم ويقع ٧٥ في المائة منهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهناك أيضا ١٣,٥ مليون طفل يتيم نتيجة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونحن الآن لا نستطيع تحمل نفقات تعليم أغلبية الأطفال في قارتنا، فكيف يمكننا رعايتهم؟

ونود أيضا أن نشيد بحكومة نيجيريا ومنظمة الوحدة الأفريقية لاستضافة مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وهو أول مؤتمر قمة من نوعه في قارتنا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل غاستون براون، وزير التخطيط والتنفيذ وشؤون الخدمة العامة في أنتيغوا وبربودا.

**السيد براون** (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): ترحب أنتيغوا وبربودا بفرصة الاشتراك في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بغية ضمان التزام عالمي بدعم التنسيق وتكثيف الجهود لمكافحة هذا الوباء الشامل.

إن أول حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سجلت في أنتيغوا وبربودا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، وقد شهدنا زيادة مطردة في عدد الحالات المسجلة خلال السنوات الـ ١٥ الماضية. ونحن نستخدم مواردنا النادرة بحكمة لبناء رأسمنا البشري وقد حققنا الكثير من النجاح عبر السنوات الماضية. ولكن انتشار الفيروس في أنتيغوا وبربودا ومنطقة البحر الكاريبي - وهي منطقة فيها واحد من أعلى مستويات الإصابة في العالم إذ أنها تأتي في المرتبة الثانية بعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - يهدد بعكس مسار ما حققناه في مجال التنمية. وللأسف آثار ديمغرافية واجتماعية واقتصادية على شعوبنا، وهو الآن أخطر

أجل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعالجة المصابين به ومكافحة التمييز ضدهم ووصمهم بعار المرض.

هذا الوباء ليس تحدياً إثنائياً فحسب، حيث يدمر الموارد البشرية الأكثر إنتاجية، ولكنه أصبح الآن أيضاً خطراً أساسياً على السيادة الوطنية والأمن العالمي. ويقتضي خطر وباء الإيدز التزاماً عالمياً كاملاً على أعلى مستوى سياسي ونهجاً منسقاً للإدارة الفعالة وللتوصل في نهاية المطاف إلى علاج مرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ويجب ألا ننكر حقائق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويجب ألا نوصم بالعار المصابين به وألا نغيز ضدهم. فهذا الوباء لا يميز، إذ أنه يقتل ويُفقر الملايين من البشر كل عام، بدون أي تفریق يتم على أساس السن أو النوع أو العرق أو المكانة أو مستوى الدخل. وإيجاد الحل يتطلب تضامناً عالمياً. فلنتكاتف معاً متضامنين لنحارب هذا المرض القاتل الذي يهدد بقاء البشرية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل جاكلين تيودور، وزيرة الصحة والأمن الاجتماعي بالنيابة في دومينيكا.

**السيدة تيودور** (دومينيكا) (تكلمت بالانكليزية): يرحب كمنولث دومينيكا بهذه الفرصة للمشاركة في هذه الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة المكرسة للبحث في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من جميع أبعاده المساوية وآثاره العالمية.

إن الإحصائيات المؤلمة والحجم المروع لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز معروفان لجميع المجتمعين هنا؛ ولذلك لا حاجة إلى زيادة ترديدهما. ولكن توجد ضرورة ملحة لأن يبذل المجتمع الدولي جهداً حازماً وملتزماً وجاداً لوقف زيادة معدلات الإصابة المخيفة في تلك الأجزاء من العالم الأقل قدرة على التعامل مع المشكلة بشكل فعال.

من انتقال الفيروس واستدامتها ودعمها عبر انتهاج سلوكيات جنسية أكثر أماناً وتشجيع بيئات أكثر دعماً للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

لقد أثر هذا الوباء على أكثر من ٦٠ مليون شخص، منهم ما يزيد على ٢٢ مليون شخص لقوا حتفهم خلال عشرين عاماً. وبذلك كان هذا أشرس مرض في تاريخ البشرية، وإذا لم نجعل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه أولوية عالمية فقد نواجه انقراض الجنس البشري.

ولا يمكن تحقيق الإدارة الفعالة وعكس مسار الآثار المدمرة للوباء على الصعيد الوطني نظراً لضخامة الموارد المطلوبة لمكافحة المرض. وتقتضي الموارد المطلوبة لمكافحة هذا المرض القاتل استجابة عالمية منسقة ومنظمة.

وتدعم أنتيغوا وبربودا الدعوة إلى استجابة عالمية منسقة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفها بنداً ذا أولوية في جدول أعمال جميع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية. إننا نؤيد الدعوة إلى إنشاء صندوق عالمي للإيدز والصحة وزيادة الموارد لاحتواء الإيدز والتوصل في نهاية المطاف إلى علاج له. وينبغي أن تأخذ التبرعات لهذا الصندوق الأولوية على الإنفاق العسكري، كما ينبغي للصندوق أن يكون سهل المنال للجميع. ونحن نؤيد الدعوة إلى إدخال التسعير الامتيازي لأدوية مبطلات مفعول فيروس النسخ العكسي للبلدان النامية حتى نزيد إمكانية حصول المصابين بالفيروس على العلاج.

علاوة على ذلك، نقترح إنشاء مجلس عالمي للإيدز يتألف من رؤساء الدول ورؤساء مختلف المؤسسات متعددة الأطراف والعلماء وقيادات الشركات. وسوف يعملون كمناصرين لجلب استثمارات أكثر وتحقيق التزام أكبر من

للإيدز منذ عام ١٩٨٨ مكلفة بتقديم المشورة إلى وزارة الصحة والأمن الاجتماعي، وتتألف من الهيئات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدينية.

وعلى الصعيد الإقليمي، تلقينا مساعدة كبيرة من المركز الكاريبي لعلوم الأوبئة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، اللذين يعملان الآن معنا على وضع خطة استراتيجية خمسية للتصدي لحالة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتستخدم الخطة نهجا متعدد القطاعات وفق قواعد توجيهية من خطة العمل الاستراتيجية الإقليمية الكاريبية التي أقرها رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية في تموز/يوليه العام الماضي، وسوف تتكون من البرامج الناجحة داخل المنطقة الكاريبية وما وراءها.

وعلى الرغم من بذل أفضل جهودنا القومية والإقليمية، فمعدل الإصابة في الكاريبي هو ثاني أعلى معدل بعد معدلات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومعدل الإصابة في الدومينيكا ثاني أعلى معدل بين جزر منظمة دول شرق البحر الكاريبي فيما يتعلق بعدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. والحقيقة المحزنة هي أن هناك الكثير المطلوب منا لتحقيق بعض النجاح في احتواء انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدومينيكا ومنطقة الكاريبي، ومن ثم عكس اتجاهه في نهاية المطاف - وأكثر من ذلك فيما يتعلق ببناء القدرات، وتنفيذ برامج التعليم المبتكرة بغية إحداث تغيير في السلوك ومساعدة شبابنا على وجه الخصوص ليتفهموا تماما مدى تعرضهم للإصابة بالفيروس، وتنفيذ برامج للتخفيف من حدة الفقر، والحصول بقدر أكبر على العقاقير الطبية وبأسعار يمكن دفعها وعلى تسهيلات العلاج.

ولا يمكن لجزر صغيرة نامية مثل الدومينيكا القيام بذلك بمفردها. ويجب على المجتمع الدولي الالتزام بالمكافحة.

وتوجد حاجة ملحة للبدء على الفور بالتحرك بعزيمة مؤتمرة قمة الألفية حتى تتمكن من عكس مسار انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥. وهناك حاجة ملحة وقاهرة لكي نستجمع القوى والموارد اللازمة للتصدي لما وصفه الأمين العام بأنه أكبر تحد للصحة العامة في عصرنا.

إن العدوى بهذا الفيروس في المجتمعات النامية الصغيرة، مثل كمنولث دومينيكا، هي أكبر بكثير من كونها تحديا للصحة العامة. إذ تُعيقنا بالفعل قاعدة محدودة تماما من الموارد المالية والبشرية، ولا يزال معدل الإصابة المتزايد بالفيروس يقوض جهودنا الإنمائية على صُعد عديدة. ومع وجود أعلى معدلات للإصابة في المجموعة العمرية الممتدة بين ٢٤ و ٥٤ عاما تتناقص القدرة الإنتاجية لبلدنا بشكل متواز مع زيادة الطلبات على مواردنا المالية الهزيلة، الخاصة والعامة معا، وذلك من أجل زيادة الإنفاق على الرعاية والمنشآت اللازمة للضحايا ولتخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية المدمرة للمرض.

ولقد تم تشخيص أول حالة للإصابة بالفيروس في كمنولث دومينيكا في عام ١٩٨٧. ومنذ ذلك الحين، تم تشخيص أعداد متزايدة من المصابين به، وبعد أن كانت أغليبيتهم من الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال أصبح المصابون به مزيجاً ممن يشتهون الجنس الآخر، وبذلك تحول التوازن بين جنسي المصابين من كونه محصوراً تقريبا بالذكور في عقد الثمانينات إلى معدل ذكوريين لكل أنثى تقريبا.

ويتم القيام بحملة إعلامية وتعليمية شاملة عبر وسائط الإعلام والمدارس والمنظمات المجتمعية في دومينيكا منذ عام ١٩٨٦، ولقد تم إدماج هذا في برنامج تعليم الصحة والحياة الأسرية للمدارس. كما توجد لجنة وطنية

والسعي للتصدي لها بحزم باعتبارها أكبر كارثة في تاريخ البشرية على مر العصور.

إن هذا الوباء اللعين لا يعرف الحدود ولا يفرق بين الأجناس، فهو يصيب جميع الناس غنيهم وفقيرهم، دونما تمييز بينهم على أساس السن أو نوع الجنس أو العرق.

إننا هنا اليوم أمام تحدٍ تاريخي. وعلينا كدول وحكومات ومنظمات وشركات أدوية وحتى كأفراد أن نقوم بعمل جاد لمواجهة هذا الخطر الداهم وأن نرتقي جميعنا إلى مستوى من المسؤولية يحتم تجاوز المصالح المادية الأنانية الضيقة وأن نلتزم بما جاء في الإعلان نصا وروحا، وأن نحشد ما يلزم من موارد مالية ومادية وبني تحتية للمساعدة في تنفيذه.

لقد تعهدت دول العالم، وفي مقدمتها الدول النامية، رغم ضعف مواردها، في الإعلان والوثيقة الختامية المعروضة علينا، بالتزامات كثيرة وتنفيذ أهداف محددة، ولا شك أنها ستعمل ما في وسعها للقيام بذلك، غير أنه من المؤسف أن التجاوب من الدول المتقدمة الغنية لم يكن في مستوى حجم هذه الكارثة الإنسانية.

والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية يجب أن تكون الدعامة الأساسية التي تركز عليها كل الإجراءات والتدابير الوطنية والإقليمية والدولية، والوقاية والرعاية والمعالجة للمتضررين من هذا الفيروس يجب أن تمثل عناصر متلازمة ومتعاضدة في أية استجابة فعالة. كما يجب أن تتضمن الوقاية تكثيف حملات تعميق الوعي بخطورة هذا الوباء، بما في ذلك خدمات التثقيف والتغذية والإعلام وتوفير الأمصال وغيرها والرعاية الصحية. ونود التأكيد في هذا الصدد على ضرورة التمسك بالقيم الأخلاقية والدينية والروحية التي تمثل في نظرنا صمام الأمان لتفادي التورط في علاقات خطيرة غير سوية توجب تفشي هذا المرض خاصة

ولذلك فنحن نشيد بجهود الأمين العام في السعي إلى تأسيس الصندوق الاستئماني العالمي لمكافحة الإيدز وأمراض معدية أخرى ولكن ردود الفعل المبكرة ليست مشجعة وهناك شكوك جادة فيما يتعلق بمستوى التمويل المحتمل تحقيقه. واحتمالات حصول الفقراء على المزايا الكاملة من الصندوق تتضاءل بفعل الدعوة إلى احترام حقوق الملكية الفكرية والالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية.

ويجب أن تكون قدرة الفقراء من ضحايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلدان الفقيرة مثل الدومينيكا على دفع أسعار الأدوية من ضمن أهداف الصندوق. ولذلك، فمنتجي العقاقير الرديفة المضادة للإيدز ضروريون لنجاح برامج الصندوق. ولا يمكننا مواصلة تقديم الأرباح الكبيرة جدا التي تجنيها شركات الأدوية الكبرى على معاناة الملايين.

ويلتزم كمنولث الدومينيكا بأعلى مستويات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومع مراعاة الموارد المحدودة المتاحة قوميا وإقليميا، ومعدلات الإصابة الحالية والصعوبات التي نواجهها في إحداث تغييرات إيجابية في وجهات النظر والسلوكيات، وإدراكا لاحتمالات تصاعد الأزمة في منطقة البحر الكاريبي، يناشد كمنولث الدومينيكا المجتمع الدولي والأمم الصناعية على وجه الخصوص، العمل الجاد لتحقيق الأهداف والأغراض المتفق عليها في مشروع إعلان الالتزام.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد أحمد الأطرش، رئيس وفد الجماهيرية العربية الليبية.

**السيد الأطرش** (الجماهيرية العربية الليبية): تنعقد الدورة الاستثنائية السادسة والعشرون للجمعية العامة لاستعراض مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز"

القائد العقيد معمر القذافي أن ليبيا ستتحمل الجزء الأكبر من تكاليفه، وذلك كمبادرة منها علها تمز أصحاب الضمائر الحية - ولا شك أنهم كثيرون - للمشاركة الفعالة في إنجاح هذه المؤسسة أو الحدو حذوها بإقامة مزيد من المؤسسات المماثلة عساها أن تنسق معا، ومع الحكومات، والهيئات الدولية، والشركات العالمية، ومراكز الأبحاث المتخصصة، لتوحيد جهودها في معركة الإنسانية ضد الأمراض الفتاكة.

إن انعقاد هذه الدورة الخاصة للجمعية العامة هو بدون شك حدث تاريخي ورد اعتبار للجمعية العامة للقيام بدورها في معالجة المشاكل التي تواجه البشرية. والتاريخ والبشرية سيحاسباننا على الأفعال وليس على الإعلانات. وإن التباكي على الملايين الذين قضوا بسبب هذا الوباء والتعاطف مع آلام الملايين الذين يقطع أوصالهم فيروس نقص المناعة لا يكفيان، ولن تكفيهم الإعلانات الصادرة عن الأمم المتحدة ما لم تترجم هذه الإعلانات إلى أفعال وتدابير على أرض الواقع، وتتوفر لها أسباب ووسائل الوقاية والعناية والعلاج.

ومع حرصنا الشديد على تجنب شعبنا في ليبيا - وهو جزء من المجتمع الدولي - أخطار هذا الوباء بتوفير جميع أسباب الرعاية الصحية والوقاية والتمسك بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف وقيمه وهو ما حصننا ضد هذا الوباء اللعين، إلا أن أيادي آثمة امتدت في الظلام لتسبب لنا مأساة كان ضحيتها ما يزيد عن أربعمئة طفل تراوحت أعمارهم بين شهرين وأربعة عشر عاما حقنوا عمدا بفيروس نقص المناعة المكتسبة، وقد هلك عدد كبير من هؤلاء الأطفال. وينظر القضاء الليبي في هذه الجريمة البشعة منذ أكثر من عامين وسيقرر بكل عدالة ونزاهة من هم الذين قاموا بها وحرصوا عليها، ودوافعهم الشريرة من ورائها.

بين المراهقين والشباب، الذين هم العمود الفقري لمستقبل المجتمعات والشعوب.

إن هذا الخفل قد وقع في خطأ كبير وخطيئة أكبر عندما اعترف بالشذوذ وطالب بالاعتراف به، وهذا أحد أهم أسباب المرض. أما الخطيئة فهي عصيان الله سبحانه وتعالى الذي حرم هذه الممارسات، ومن أجل تبيان تحريمها أرسل النبي لوط عليه السلام برسالة بينة في هذا الشأن.

وإننا نؤكد على ضرورة تصدي المجتمع الدولي كله للعوامل والأسباب التي تؤدي إلى سرعة انتشار هذا الوباء، وفي مقدمتها الفقر وسوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتدني مستوى التعليم والبعد عن المبادئ الدينية.

ونحن في أفريقيا قد التزمنا ببذل كل ما في وسعنا للتصدي لهذا الوباء، وغيره من الأمراض الخطيرة التي تهدد شعوبنا. فقد تعهد قادتنا في مؤتمر القمة الاستثنائي الذي انعقد مؤخرا في أبوجا بتخصيص ١٥ في المائة على الأقل من ميزانياتنا الوطنية السنوية لتحسين قطاع الصحة ومن أجل المساعدة في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز".

وإننا إذ نلتزم بذلك نطالب المجتمع الدولي والدول المتقدمة الغنية بالذات التي دأبت على نهب ثروات أفريقيا وخيراتها بأن تتحمل مسؤولياتها وتقوم بواجبها بتقديم الدعم المالي والمادي لتعزيز الطاقات الوطنية محدودة الموارد.

ونحن في ليبيا، انطلاقا من الإحساس العميق بالمسؤولية الإنسانية، ودفاعا عن حق الإنسان في الصحة والعافية وفي العلاج الناجح عندما يدهمه المرض، وبرغم الحصار والقرارات الظالمة، فقد أعلننا في مؤتمر قمة الجنوب الذي عقد في هافانا العام الماضي، عن إنشاء مؤسسة جنوب - جنوب للرعاية الصحية، كما أنشأنا المركز الأفريقي للأبحاث للسيطرة على الأمراض المعدية. وأعلن

ويبلغ عدد حالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المبلغ عنها في جورجيا في الوقت الحالي ٢٢٩ حالة. ويقدر عدد المصابين بالفيروس بما يقرب من ١٥٠٠ شخص. وحتى رغم أن جورجيا هي حاليا من بين البلدان الأقل إصابة بالفيروس إلا أننا نشهد زيادة طفيفة ولكن منتظمة في عدد حالات الإصابة به. ويتنبأ الخبراء بأنه إن لم تتخذ تدابير وقائية عاجلة على الفور يمكن أن تتوقع انتشارا سريعا للفيروس في جورجيا في المستقبل القريب. ويرتكز هذا التكهن المشؤوم على تحليل للحالة الوبائية الراهنة في جورجيا والبلدان المجاورة، والتي تشهد جميعها إساءة واسعة النطاق لاستخدام المخدرات، ومن بين العوامل الأخرى تزايد المهجرة ونقص الأدوات الطبية التي تستعمل لمرة واحدة وأجهزة التشخيص والاختبار.

ولا تزال جورجيا في الوقت الراهن في نطاق ما يسمى بـ "الفرصة السانحة" لمنع الانتشار المستفحل لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولكن توجد تحديات عديدة علينا أن نواجهها وأن نتغلب عليها. وتدرك حكومة جورجيا تماما الأهمية الكبرى لمشكلة الفيروس وتعتبرها إحدى الأولويات الرئيسية لمنظومة رعايتها الصحية.

ولقد وضع البرلمان الجورجي قانونا معنيا بالوقاية من الإيدز وصدّق عليه في آذار/مارس ١٩٩٥. وتتولى اللجنة الوطنية للتحكم في الإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس، والتي تشارك في عضويتها مختلف الوزارات، مسؤولية صياغة سياسة وطنية للتحكم في الإيدز وضمان التعاون الفعال المتعدد القطاعات. وتوجد خدمة جيدة للتحكم في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جورجيا، والتي يديرها المركز العلمي الجورجي لعلوم الأمراض المعدية والإيدز وعلوم المناعة الإكلينيكية في تبليسي. ومنذ عام ١٩٩٥ يتم في جورجيا تنفيذ البرنامج الوطني للوقاية من

وختاما نتوجه بخالص الشكر لسعادة الأمين العام على الدور الكبير الذي يقوم به في حشد جميع الإمكانيات لمواجهة هذا الوباء. ونرحب بإنشاء الصندوق الخاص لمكافحة الإيدز، ونرى أن يكون هذا الصندوق تحت رعاية وإشراف منظمة الصحة العالمية تحقيقا للشفافية وباعتبار أن أمور الصحة مناطة بهذه المنظمة العتيدة.

أشكركم جميعا على حسن إصغائكم، وأرجو أن تكمل أعمال هذه الدورة الاستثنائية بالنجاح.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد تينغيز تسيرتسفادزي، رئيس مجلس الإشراف على المركز العلمي لعلوم الأمراض المعدية والإيدز وعلوم المناعة الإكلينيكية في جورجيا.

**السيد تسيرتسفادزي (جورجيا)** (تكلم بالانكليزية): أود باسم حكومة جورجيا أن أرحب بمبادرة الأمم المتحدة لتنظيم هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونحن نرى أن هذه الدورة ستكون حدثا هاما وسيكون لها أثر كبير على الوقاية من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسيطرة عليه في كل أنحاء العالم.

لقد كانت فترة ما بعد الحكم الاستبدادي شاقة جدا على جورجيا، مثلما كانت بالنسبة لجميع البلدان السوفياتية السابقة. وبالرغم من الصعوبات، سلكت جورجيا طريق الإصلاح الديمقراطي. ورغم صعوبة هذا الطريق إلا أننا متفائلون جدا ونؤمن بمستقبل أفضل.

وطبقا لتقدير الخبراء، كان نظام الرعاية الصحية أحد القطاعات التي تم فيها تنفيذ عملية الإصلاح بنجاح. وبالطبع ما كان ممكنا أن يتحقق ذلك بدون الدعم السخي من المجتمع الدولي.

وفي الختام، أود أن أعبر عن أملنا في ألا تضع هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة سياسات ومناهج جديدة وأكثر فاعلية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسيطرة عليه في العالم فحسب، ولكن في أن تلي أيضا احتياجات بلدان معينة من ضمنها جورجيا. ونحن لدينا ثقة كبيرة بالتعاون والمساعدة الدوليين للتغلب على الإيدز. ومن جانبنا، دعوني أؤكد لكم أن حكومة جورجيا ستبذل قصارى جهدها لتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن هذه الدورة الاستثنائية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد ناست تشالوفسكي، رئيس وفد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

**السيد تشالوفسكي** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين الذي قدموا التهنة للسيد هولكيري على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأن أعبر عن أمل جمهورية مقدونيا في أن يكون إعلان الالتزام الذي ستصدره الجمعية جزءا هاما من جهود منظمتنا لمكافحة الوباء وخطوة حيوية في زيادة الوعي بشأن المرض.

وقبل أن أذكر وجهات نظر حكومتي، أسمحوا لي بأن أشيد بالدور الهام الذي يؤديه الأمين العام، السيد كوفي عنان، وبجهوده وهو قام بالكثير من أجل إنجاح هذه المبادرة. وأود أيضا الإشادة بإسهامات زميلي الاثنين، السفيرة ويتزلي ممثلة استراليا، والسفير كما ممثل السنغال، على إعدادهما الناجح لهذه الدورة.

إن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي نواجهه عالميا قد تصاعد حتى وصل إلى أبعاد مأساوية يتعين

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس وسلامة الدم.

إن جميع الأساليب الحديثة لتشخيص ومعالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز متاحة. ولكن نظرا لنقص الموارد اللازمة فنحن غير قادرين على توفير العلاج المحدد بمبطلات مفعول فيروس النسخ العكسي لجميع مرضى الإيدز. ولهذا السبب نرى إن إدراج جورجيا في قائمة البلدان المؤهلة للحصول على تخفيض كبير في سعر أدوية محددة مضادة لفيروس نقص المناعة البشرية سيكون مفيدا للغاية.

ولقد تم وضع برنامج وطني متعدد القطاعات لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بغية تيسير التعبئة الكاملة للمنظمات الحكومية وغير الحكومية وللمجتمع الجورجي بأسره من أجل معالجة هذه المشكلة. ولكن، وبالرغم من ذلك، لا يمكننا النجاح بدون مساعدة كبيرة من المنظمات الدولية.

وفي هذا الصدد، نحن ممتنون لبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والمنظمة الأمم المتحدة للطفولة على دعمهما المهم والمتواصل. فيفضل المساعدة المالية والمنهجية المقدمة منهما، استطعنا إجراء تحليل شامل للوضع ولردود الفعل ووضعنا خطة استراتيجية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للسنوات الخمس القادمة. ووضعنا أيضا برامج على نطاق ضيق مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، ولكن لسوء الحظ، لم يكن اشتراك الوكالات المعنية بأنشطة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز كبيرا في جورجيا. ونحن نتعاون أيضا مع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية والمنظمات المرتبطة بها. ونأمل في تدعيم ذلك التعاون في المستقبل.



ومنذ عام ١٩٩٧، تنفذ وزارة الصحة البرنامج القومي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وهو برنامج موجه بصورة أساسية للتصدي للجوانب الصحية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد كونت وزارة الصحة لجنة قومية متخصصة في الإيدز. ويعهد إلى هذه اللجنة بتنفيذ الجانب المهني للبرنامج بغية حماية سكان مقدونيا من الإيدز. وقد عهد إلى اللجنة القومية المتخصصة في الإيدز، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعتمدة في البلد والمعنية بالموضوع، بمسؤولية تطوير وتنفيذ خطة استراتيجية شاملة متعددة القطاعات لفترة السنوات الثلاث أو الأربع القادمة.

هذا البرنامج استمرار للجهود المكثفة لتنفيذ تدابير وأنشطة تستهدف منع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقضاء عليه في مقدونيا وتطبيق وجهات النظر والمبادئ التوجيهية التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمات أخرى معنية من منظمات الأمم المتحدة. والتدابير والأنشطة المتخذة لتطبيق البرنامج هي ما يلي: وضع نظام لتقصي الوباء ورصده، والأبحاث المخبرية، وتعليم العاملين في المجال الصحي، والتعليم الصحي للشعب كافة، وخاصة المجموعة التي لديها سلوكيات تبعث على المخاطر. وتتعاون جمهورية مقدونيا تعاوناً وثيقاً مع البلدان المجاورة لرصد تطور تهديد فيروس نقص المناعة البشرية على أساس إقليمي.

ولقد أوضح جلياً الإعداد لهذه الدورة أن تنفيذ الأهداف التي أقرها مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية هو أمر محتم على المجتمع الدولي. وليس هناك شك في أن تركيزنا يجب أن ينصب على الوقاية، وذلك يعني ضرورة كون الرعاية والدعم والعلاج على درجة كبيرة من الفعالية. ويتعين علينا أن نولي اهتماماً خاصاً لمن هم في مكمّن الخطر. وجميع الجهود لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/

علينا أن نكافحه معاً بتصميم قوي جداً وبإحساس بأن الأمر يتطلب عملاً عاجلاً. وينبغي للحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية أن توحد قواها من أجل التعبئة القصوى في مواجهة هذا الوباء. وفي هذا الصدد، نشاطر الأمين العام رأيه في أن "لدى العالم الموارد لإحراق الهزيمة بهذا الوباء إذا ما أراد ذلك". ونحن نأمل أن يحدث ذلك. وستوفر جمهورية مقدونيا إسهاماتها في هذا العمل المشترك ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جديد نسبياً في جمهورية مقدونيا. ومع ذلك، هناك إشارات وعوامل تساعد على انتشار المرض. وقد تم تسجيل أول إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ١٩٨٧ وأول حالة إيدز في عام ١٩٨٩. وفي نيسان/أبريل من هذا العام ارتفع عدد الحالات المسجلة رسمياً لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى ٥٦ حالة منها ٤٠ حالة إيدز و ١٦ حالة إصابة بالفيروس. وبلغ عدد الموتى نتيجة للإيدز ٣٦ شخصاً من ٤٠ حالة. ومع ذلك، فهذه البيانات لا تعبر عن الواقع: ٩٩ في المائة من المسجلين بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ذهبوا إلى المستشفيات طواعية نتيجة لمشاكل صحية متعلقة بالعدوى.

ويرجع سبب انتشار المرض في بلدنا إلى الممارسات الجنسية بين جنسين متباينين وإلى استخدام الهيروين. وقد تم تسجيل بعض حالات انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. وتتراوح أعمار معظم المصابين بين ٢٠ و ٢٩ سنة. وتصيب العدوى الذكور والإناث بنفس القدر. وتقع جمهورية مقدونيا في مفترق طرق البلقان ونحن كأعضاء على دراية بذلك، ونواصل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والأسلحة الصغيرة والخفيفة، وكذلك الأشخاص الآن نظراً لوجود الإرهابيين الألبان. وكل هذه الأمور تسبب انتشار هذا المرض.

البشرية/الإيدز. كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أعبر عن تقديرنا وشكرنا للأمين العام كوفي عنان، وكافة المسؤولين والعاملين في برامج الأمم المتحدة المعنية، على جهودهم التي بذلوها من أجل تعبئة كل الجهود الدولية الممكنة لمكافحة هذا الوباء الخطير.

إن انعقاد هذه الدورة الهامة إنما يجسد إدراك المجتمع الدولي بخطورة هذا المرض الفتاك الذي ثبت أن أبعاده وانعكاساته المدمرة لا تنحصر في كونه مجرد مشكلة صحية عابرة فحسب، وإنما تعدت ذلك لتصبح كارثة إنسانية عالمية مهددة بأبعاده مستقبلاً الأسر والمجتمعات والدول، بل ومقوضة لجهود التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية بها، ومثقلة لكاهل مؤسساتها وحكوماتها.

وإن ما يُعتبر مدعاة للقلق أن نجد أن الإحصائيات الرسمية الرائدة لحالات الإصابة والوفاة بأثر هذا المرض في العالم تسير في اتجاه متصاعد سنوياً، حيث أشارت هذه الإحصائيات إلى أن إجمالي المصابين به تجاوز حتى نهاية العام الماضي حوالي ٣٦ مليون نسمة، ٩٥ في المائة منهم من سكان البلدان النامية. كما وحصد هذا المرض حتى الآن منذ تاريخ اكتشافه عام ١٩٨١ أرواح ما لا يقل عن ٢٢ مليون نسمة، أغلبهم من فئات النساء والشباب، وفي ظل ظروف مؤسفة، ذلك على الرغم من التطور العلمي والتقني الكبير الذي شهدته القطاعات والأنظمة الطبية والمختبرية في مجالات التعرف على الفيروس المسبب لهذا المرض وطرق انتقاله وانتشاره، وتدابير الوقاية منه.

إن ضخامة التنامي التدريجي لمشكلة انتشار ووباء الإيدز في العالم، وارتباط هذا التنامي الوثيق بأفات الفقر والجهل وانتشار الصراعات والمخدرات وممارسات التمييز الجنسي والاجتماعي وفقدان العقاقير المضادة، ولا سيما في مناطق الدول النامية، حالاً دون تمكين حكومات العديد من

الإيدز على قدر كبير من الأهمية على المستويات القومية والإقليمية والعالمية، ومن الأساسي وجود قيادة قوية على جميع مستويات المجتمع. ونحن نعلق آمالاً قوية على تنفيذ الإعلان الذي سنصدره وكذلك على فعالية الصندوق العالمي بشأن الإيدز والصحة الذي اقترحه الأمين العام.

وأود أن أختتم هذا البيان بالتشديد على أنه ينبغي اعتبار معركتنا ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جزءاً هاماً من المعركة ضد الفقر ومن أجل التنمية، وأن هناك حاجة إلى تعبئة غير مسبوقه للموارد، وأن الاستجابة والتضامن العالميين ضروريان.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة كي يعرض بعض المعلومات.

**السيد بيرفيليف** (مدير شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي) (تكلم بالانكليزية): أود إبلاغ الأعضاء بأن مشروع القرار الذي عرضه رئيس الجمعية العامة بعنوان "إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز" يتم توزيعه الآن في قاعة الجمعية العامة. وسيكون نص مشروع القرار متاحاً بجميع اللغات في صناديق الوفود صباح غد. ولكن يمكن للوفود أيضاً إن رغبت أن تحصل على نسخ باللغات مساء اليوم من الحجرة S-2925، في مبنى الأمانة العامة، في شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد محمد رشيد العبيسي، رئيس وفد الإمارات العربية المتحدة.

**السيد العبيسي** (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس يشرفني نيابة عن وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أهنئكم بمناسبة ترؤسكم لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض ومعالجة مشكلة انتشار فيروس نقص المناعة

عملت الدولة على تبني وتطوير برنامج وطني شامل وممول من قبل ميزانية مخصصة، تشمل ضمن فعالياته توفير خطط التشخيص واكتشاف حالات الإصابة وتوفير الأدوية والعقاقير اللازمة للمكافحة، ومتابعة الأبحاث العلمية الجارية حول الإيدز والاستفادة من تطبيقاتها في مجال بحوثها المحلية الرامية إلى قياس حجم ومدى العوامل المساعدة للإصابة بالمرض وانتشاره من جهة، وتشجيع التصنيع الوطني للعقار والأدوية المعالجة له من جهة أخرى.

كذلك عمدت الدولة إلى مراجعة كافة قوانينها وتشريعاتها المحلية لضمان ممارسة المصابين بهذا المرض لكافة حقوقهم الإنسانية، ولا سيما المتصلة بتلقيهم لخدمات الصحة والعلاج والرعاية الاجتماعية والتعليم والعمل وغيرها، بعيداً عن ممارسات التمييز المحتملة ضدهم. كما اتجهت نحو تنفيذ بث عدد من البرامج التعليمية والإعلامية الهادفة للتثقيف الصحي ورفع مستوى وعي جماهيرها بحسببات هذا الوباء وطرق انتشاره وسبل تفادي الممارسات الخاطئة المسببة له.

أما على الصعيدين الإقليمي والدولي، فقد نشطت الإمارات في مجالات المشاركة بفعالية بكافة الاجتماعات والحلقات العلمية والمؤتمرات الإقليمية والدولية المنعقدة لبحث الجوانب المتصلة بوباء الإيدز، كما بادرت بتنظيم ثلاثة مؤتمرات عالمية داخل أراضيها كمشاركة منها في تعزيز الجهود العالمية الرامية إلى التغلب على كافة المعوقات التي قد تواجه خطط المكافحة له.

وختاماً، إننا وإذ نعلق آمالاً كبيرة على الأبحاث العلمية الجارية حالياً لاكتشاف اللقاحات الفعالة المضادة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للقضاء عليه نهائياً، نجدوننا الطموح في أن تتوصل جهود المجتمع الدولي إلى تبني استراتيجية وخطة عمل واضحتين، ترتقي إلى مستوى

هذه الدول منفردة من مواجهة هذه المشكلة الخطيرة، وهو الأمر الذي يتطلب في رأينا، وبالدرجة الأولى، إيجاد التزام سياسي عالمي قائم على أرضية من الشراكة الدولية الحقيقية ذات النهج والاستراتيجية المنسقة والتي تضم بفعاليتها مشاركة المجتمعات الحكومية والمدنية معاً، ويتعزز فيها حجم المساعدات والمنح المالية والطبية التقنية المقدمة من الدول المتقدمة النمو إلى الدول النامية لإعانتها على إصلاح وتحسين أنظمتها الصحية، وفي مجال الحصول على التكنولوجيات الطبية واللقاحات والعقاقير والأدوية الكابحة للانتشار الفيروسي ميسورة الثمن، وبما يساهم في توفير خدمات العلاج اللازمة لمرضاها، والارتقاء بمستوى تنفيذها لبرامجها الوطنية المعنية بالرعاية الصحية والبحوث وتوعية الجماهير بمخاطر وسبل الوقاية.

كما وأنا في هذا السياق، إذ نشيد بالجهود التي تبذلها مؤسسات المنظومة الدولية، وفي مقدمتها منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل مكافحة وباء الإيدز وكبح انتشاره، ندعو في نفس الوقت إلى تطوير الموارد والقدرات والآليات التنسيقية فيما بين هذه المنظمات كخطوة نحو دمج وحشد التعبئة الأفضل لبرامجها في هذا المجال، كما نحث الدول على المشاركة بفعالية لدعم إنشاء صندوق عالمي يؤمن التمويل المناسب لبرامج البحوث والتشخيص والعلاج والوقاية من هذا الوباء وجعلها في متناول الدول النامية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، وإيماناً منها بأهمية حماية صحة الفرد لديها باعتباره ثروتها الوطنية الحقيقية، حرصت منذ اكتشاف هذا المرض على اتخاذ كل الاحتياطات والتدابير الصحية والطبية والوقائية والإعلامية اللازمة المتصلة به بهدف مكافحته وحصر نطاق انتشاره، ذلك رغم محدودية الإصابة به داخل مجتمع الإمارات. كما

السنوات الأربع الماضية بانتشار قليل لفيروس نقص المناعة البشرية ولكنها تواجه الآن زيادة كبيرة في عدد الإصابات الجديدة.

إن فيروس نقص المناعة البشرية لا يعترف بالحدود. والوضع الوبائي في بلد ما سيؤثر على بلدان أخرى في المنطقة ويتطلب جهودا متسقة. ونتيجة لمشاورات أجريت تحت عنوان مبادرة بحر البلطيق بشأن منع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أعلنت حكومات المنطقة التزامها بتنفيذ خطة عمل بحر البلطيق، وهي مجموعة من التدابير لمنع انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية في المنطقة.

وإدراكا من الحكومة اللاتفية بأن التشريعات التي لا تميز بين الأشخاص والقوانين الحمائية هي بيئة قانونية وسياسية لنجاح جهود الصحة العامة والجهود القومية لمنع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فقد نقّحت الحكومة بنية أساسية تشريعية ملائمة ثم اعتمدها، وهناك ثلاثة قوانين أساسية هي، قانون بشأن الأدوية، وقانون بشأن السلامة من الأوبئة، وأنظمة حكومية، لضمان أن كل أفراد المجتمع، بمن فيهم المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لهم الحق في الحصول على المعلومات والتعليم الصحي، وأن الفحص المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية تطوعي وسري، وأن للمصابين الحق في العمل في أي تجارة أو مهنة، وأن العلاج بمضادات التروفيروسات للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية متاح مجانا.

ومنذ البداية، ظلت الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية تتطور من خلال الجحري الرئيسي الذي تسلكه السياسة الإنمائية السليمة. وقد أحرز إصلاح الرعاية الصحية تقدما بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة وبرامجها وبمساعدة منها. ومنذ عام ١٩٩٧ يتأسس المنسق المقيم للأمم المتحدة في لاتفيا مجموعة عمل الأمم المتحدة المعنية بفيروس

تطلعات الشعوب في التصدي لهذا الوباء الخطير والتخفيف من معدلات الإصابة به وتوفير الأدوية والعقاقير المعالجة له لتكون في متناول كل المصابين به في العالم بلا استثناء.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد فيكتوروس جاكسونس، مستشار وزير الشؤون الاجتماعية ورئيس وفد لاتفيا.

**السيد جاكسونس** (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء أود أن أشيد بالأمين العام على تقريره الشامل ذي المنحى العملي وأن أؤكد دعمنا له. ونحن نقدر على وجه الخصوص العبارة الواردة في مشروع إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتي تنص على أن احترام حقوق الإنسان يقلل من التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إننا على دراية بأن الصحة العامة من أهم متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الناجحة بينما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تهديد رئيسي لها.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بات الآن قضية تقليدية من قضايا الصحة الحديثة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسلوك الإنساني الفردي والجماعي، وتتأثر تأثرا شديدا بقوى اجتماعية واقتصادية عريضة وترتبط ارتباطا خاصا بالتمييز الاجتماعي. وفيروس نقص المناعة البشرية أكثر خطرا على أولئك الأشخاص وتلك الجماعات المهمشين بالفعل، والموصومين بالعار والذين يتعرضون للتمييز ضدهم داخل المجتمع. ونحن ندرك أن التنمية والصحة وحقوق الإنسان هي قضايا شديدة الارتباط بعضها ببعض.

ومنذ أن استعادت لاتفيا استقلالها فهي تواجه مشاكل مشتركة، مثلها في ذلك مثل بلدان البلطيق الأخرى، في مجال الصحة بوجه عام وفي مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوجه خاص. وقد اتصفت المنطقة خلال

نقص المناعة البشرية/الإيدز والتي تشارك فيها جميع الوزارات المعنية والمنظمات غير الحكومية. وقد أصبحت هذه المجموعة المحفل القومي الفعلي لتبادل المعلومات وللتنسيق العملي.

وسنواصل تنمية وتنفيذ الاستراتيجية المتعددة القطاعات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مركزين على البعد المتعلق بحقوق الإنسان في جهودنا للحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٥٠.

---